

التحليل المالي لقائمة المركز المالي

ملخص الفصل الخامس

إعداد الطالبات:

415 حسب

الاسم	الرقم الجامعي
ريهام بندر آل ثنيان	431200272
وجدان أديب العُمري	431201361
الشعبة: 33157 أستاذة: لمياء البنيان الفصل الدراسي الثاني – 1435 هـ	

يعتمد التحليل المالي بشكل رئيسي على المعلومات المحاسبية المنشورة حيث يتمكن المحلل المالي من الوصول إلى مؤشرات أو دلائل تفيد في عملية اتخاذ القرارات . وتعد القوائم المالية بمثابة المصدر الرئيسي لحصول المحلل المالي على هذه المعلومات. وبناءً عليه فقد اهتمت الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين بالقوائم المالية حيث تم إصدار معيار العرض والإفصاح العام الذي تناول القوائم المالية الواجب إعدادها ومقتضيات العرض والإفصاح العام ومقتضيات العرض المتعلقة بكل قائمة من القوائم المالية. وحيث أن الهدف الرئيسي من هذا المعيار هو تقديم المعلومات المفيدة لاتخاذ القرارات، أكد هذا المعيار على أن المجموعة الكاملة للقوائم المالية تتكون من :

- قائمة المركز المالي.
- قائمة الدخل.
- قائمة التدفق النقدي.
- قائمة التغيرات في حقوق أصحاب رأس المال أو قائمة الأرباح المبقاة.

وتمثل هذه القوائم وما يرتبط بها من إيضاحات الحد الأدنى الضروري لعرض المركز المالي ونتائج الأعمال والتدفق النقدي . ونظراً لأهمية عرض المعلومات في القوائم المالية فقد أكد معيار العرض والإفصاح العام على الأسس التي يجب الاعتماد عليها عند إعداد القوائم المالية :

1. يجب اختيار الشكل واستخدام المصطلحات وتبويب عناصر القوائم المالية بطريقة تسهل استيعاب المعلومات المهمة.
2. يجب عرض القوائم المالية المقارنة لفترات مالية سابقة لإكساب القوائم المالية فائدة إضافية .
3. يجب أن تعطى كل قائمة مالية عنواناً يعبر عن محتوياتها ويوضح اسم الوحدة المحاسبية التي أصدرتها وشكلها المحاسبي والمدة المحاسبية التي تغطيها القوائم المالية.
4. يجب إعطاء الإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية عناوين بحيث يوضح كل عنوان ما يحتويه الإيضاح من معلومات ، كما يجب ترقيم هذه الإيضاحات وأن يشار إلى كل منها في القائمة المالية التي ترتبط بها المحاسبة مع الوحدات الأخرى وتأثير الظروف والأحداث الأخرى عليها شريطة ألا تكون تلك المكاسب أو الخسائر استثنائية .

تعريف قائمة المركز المالي

يطلق عليها العديد من المسميات مثل الميزانية العمومية، قائمة الموقوف المالي، قائمة الوضع المالي حيث تمثل صورة للوضع المالي للشركة في فترة زمنية محددة. وهي في الأساس إعداد قوائم بأصول الشركة (مواردها) والمطلوبات (الخصوم) على هذه الأصول .

تبويب عناصر قائمة المركز المالي يكون عادة على أساس درجة سيولة هذه العناصر، ولذلك تقسم عناصر الأصول والخصوم إلى عناصر متداولة وأخرى غير متداولة وفقاً لمعيار العرض والإفصاح العام الذي أصدرته الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين. ويقصد بالعناصر المتداولة تلك العناصر التي ينتظر تحولها إلى نقدية خلال عام من تاريخ الميزانية أو خلال دورة النشاط العادية للوحدة المحاسبية أيهما أطول.

وقد نص المعيار على أن تبرز الأصول في قائمة المركز المالي حسب الترتيب التالي :

1. أصول متداولة – 2. الاستثمارات والأصول المالية – 3. الأصول الثابتة – 4. الأصول غير الملموسة.

أما الخصوم فيجب إظهارها في قائمة المركز المالي وفقاً للترتيب التالي :

1. الخصوم المتداولة – 2. الخصوم غير المتداولة.

ويجب أن تظهر حقوق أصحاب رأس المال وفقاً للترتيب التالي:

1. رأس المال المدفوع – 2. المنح الرأسمالية – 3. الاحتياطيات أو الأرباح المبقاة المخصصة – 4. الأرباح المبقاة غير المخصصة.

أشكال قائمة المركز المالي

تتعدد أشكال قائمة المركز المالي بغرض تلبية توصيات محاسبية معينة أو وفقاً لطبيعة نشاط الشركة ، وبالتالي قد تأخذ قائمة المركز المالي الشكل المحاسبي (T) أو تكون في شكل تقرير مالي مقارن (رأسي أو أفقي) إما مبوبة أو غير مبوبة.

1. شكل (T) لقائمة المركز المالي

شركة

المركز المالي في 31 / 12 / 2004

الأصول (الموارد الاقتصادية والاستثمارات)	الإلتزامات وحقوق الملكية (مصادر التمويل)
×× الأصول المتداولة	×× الإلتزامات قصيرة الأجل (المتداولة)
×× الاستثمارات طويلة الأجل	×× الإلتزامات طويلة الأجل
×× الآلات والمعدات	حقوق الملكية
×× أصول أخرى	×× أسهم رأس المال
	×× رأس المال الإضافي
	×× الأرباح المحتجزة

2. وقد يعد المركز المالي في شكل تقرير

شركة

المركز المالي في 31 / 12 / 2004

الأصول		
الأصول المتداولة	××	
الاستثمارات طويلة الأجل	××	
الآلات والمعدات	××	
أصول أخرى	××	
		××
الإلتزامات		
التزامات قصيرة الأجل	××	
التزامات طويلة الأجل	××	
		××
حقوق الملكية		
رأس مال الأسهم	××	
رأس المال الإضافي	××	
الأرباح المحتجزة	××	
		××

3. قائمة المركز المالي في شكل تقرير مالي مقارن مبوب

أ. قائمة مركز مالي رأسية مقارنة مبوبة:

14×2 هـ			14×1 هـ	
ريال	ريال	ايضاح	ريال	ريال
	xx	()	xx	
	xx	()	xx	
	xx	()	xx	
	xx	()	xx	
xxx				xxx
	xx	()	xx	
	xx	()	xx	
	xx	()	xx	
	xx	()	xx	
	xx	()	xx	
(xxx)				(xxx)
xx				xx
	xx	()	xx	
	xx	()	xx	
	xx	()	xx	
	xx	()	xx	
	xx	()	xx	
xxx				xxx
	xx		xx	
	xx		xx	
xxx				xxx
	xx		xx	
	xx		xx	
xxx				xxx
xx				xx
(xx)				(xx)
xx				xx
xx				xx
xx				xx
xx				xx
xx				xx
xx				xx
xxx				xxx

ب. قائمة مركز مالي أفقية مقارنة مبيوبة:

14×1 هـ	14×2 هـ			14×1 هـ	14×2 هـ		
ريال	ريال	الايضاح		ريال	ريال	الايضاح	
			أصول متداولة				أصول متداولة
××	××		أوراق دفع	××	××		نقد في الصندوق ولدى البنك
××	××	()	دائنون	××	××	()	مدينون
××	××	()	مصروفات مستحقة	××	××	()	مخزون سلمي
××	××	()	توزيعات أرباح مستحقة	××	××	()	مصروفات مدفوعه مقدماً
××	××	()	قسط مستحق من قرض				
××	××	()	طويل الاجل				
××	××	()	مخصص زكاة				
×××	×××		اجمالي الخصوم المتداولة	×××	×××		اجمالي الاصول المتداولة
			خصوم غير متداولة				أصول ثابتة
××	××	()	قروض طويلة الاجل	××	××	()	أراضي
××	××	()	مخصص مكافأة ترك الخدمة	××	××	()	مباني
				××	××	()	آلات ومعدات
				××	××	()	أثاث ومعدات مكتبية
			اجمالي الاصول غير الملموسة	××	××		مجمع استهلاك
×××	×××			×××	×××		اجمالي الاصول الثابتة
			حقوق المساهمين				أصول غير ملموسة
××	××	()	رأس المال المصرح به	××	××	()	براءة اختراع
(××)	(××)	()	يطرح رأس المال الغير مصدر	××	××	()	شهرة المحل
××	××	()	رأس المال المدفوع				
××	××	()	منح رأسمالية				
××	××	()	احتياطات أو ارباح				
			مبقاة مخصصة				
××	××	()	اجمالي حقوق المساهمين	×××	×××		اجمالي الاصول الغير ملموسة
×××	×××		التزامات محتملة				
××	××	()					

عناصر قائمة المركز المالي

• الأصول

عرفتها المعايير المحاسبية الدولية بأنها " الموارد التي تسيطر عليها المنشأة كنتيجة للأحداث السابقة التي يتوقع منها تدفق فوائد اقتصادية مستقبلاً على المنشأة " .

وعرفتها الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين بأنها " أي شيء له قدرة على تزويد المنشأة بالخدمات أو المنافع في المستقبل اكتسبت المنشأة الحق فيه نتيجة أحداث وقعت أو عمليات تمت في الماضي ، شريطة أن يكون قابلاً للقياس المالي الحالي بدرجة مقبولة من الثقة وبشرط ألا يكون مرتبطاً بصورة مباشرة بالتزام غير قابل للقياس "

وتنقسم الأصول وفقاً لدرجة السيولة إلى أصول متداولة وغير متداولة :

الأصول المتداولة :

تتضمن النقد وأصول أخرى يمكن تحويلها إلى نقد أو استعمالها خلال سنة أو دورة التشغيل بالشركة أيهما أطول . وهذا يجعلها مقياس لمبلغ الموارد السائلة التي يمكن ان تتوفر للشركة خلال الفترة القادمة . ومن عناصرها الرئيسية بخلاف النقد :

1. الذمم المدينة (المدينون):

هي التي تنشأ عند البيع للعميل ولم تستلم الشركة النقد بعد. ويمكن أن يتأثر هذا الرصيد بأساليب الاعتراف بالإيرادات المستخدمة في الشركة وبكيفية اعترافها بالحسابات غير القابلة للتحويل.

2. المخزون:

حسب طبيعة عمليات الشركة يمكن أن يشتمل المخزون على المواد الخام والمواد تحت التشغيل والبضائع الجاهزة . و يتأثر هذا الرصيد أيضاً بالقرارات المحاسبية مثل قرارات تقييم المخزون: (الوارد أخيراً صادر أولاً – الوارد أولاً صادر أولاً – المتوسط المرجح) أو أسلوب التحديد النوعي الذي يستعمل عادة للأصناف المنفصلة المحددة والتي تكون تكلفتها عالية مثل الأحجار الكريمة . فقرار اختيار طريقة تقييم المخزون بين (أسلوب الوارد أخيراً صادر أولاً – الوارد أولاً صادر أولاً) في بلد تكون فيه نسبة التضخم عالية يمكن أن يؤدي إلى إرسدة مخزون مختلفة جداً بالإضافة إلى تكاليف مختلفة للبضائع المباعة في قائمة الدخل.

3. المصروفات المقدمة (المسبقة الدفع):

وهي المصروفات التي يتم تحميلها على الفترة الحالية أو السابقة مقابل مصروفات الفترة المستقبلية . مثل مصروفات التأمين التي يجب أن تدفع مقدماً ويتم تحميلها بالفترة الحالية وتستند في مدة قادمة .

تقويم الأصول المتداولة :

بعض المتطلبات المحاسبية والقرارات المتعلقة بالأصول المتداولة يمكن أن تؤدي إلى اختلافات في الميزانية العمومية لذا يجب أخذها في الاعتبار لأن لها تأثيراً مستقبلياً على التحليل . فالاستثمارات القابلة للتسويق يجب أن تقيد بالقيمة السوقية الحالية وفقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها ولكنها تقيد كتكلفة تاريخية حسب القوانين المحاسبية لبعض الدول الأخرى. ومن جانب آخر يسجل المخزون بالقيمة التاريخية وإذا استنفد المخزون أو إذا انخفض سعر البيع إلى مادون التكلفة التاريخية، يجب أن تسجل الشركة ذلك بوصفه خسارة في قائمة الدخل وتنقص قيمة الميزانية العمومية

وإذا ارتفعت قيمة المخزون لا يسمح عادة بقيد الزيادة في القيمة . وفي إطار تقويم الأصول فقد تم تبويبها وفقاً للمفاهيم المحاسبية المالية الصادرة عن الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين إلى أصول نقدية وغير نقدية . ويبقى قياس الأصول النقدية المسجلة وإظهارها في القوائم المالية على أساس القيمة الحالية للمبالغ التي ينتظر تحصيلها .

الأصول غير المتداولة :

هي الموارد التي لا يتوقع استهلاكها أو تحويلها إلى نقد خلال سنة أو خلال دورة التشغيل . وتشتمل على كل أنواع الممتلكات والمعدات وكذلك البنود غير الملموسة مثل البراءات والأسماء التجارية .

تقويم الأصول غير المتداولة :

وفقاً للمبادئ المحاسبية الأمريكية المتعارف عليها يتم تحميلها حسب تكلفتها التاريخية – مجمع الاستهلاك .

وتشمل التكلفة التاريخية جميع التكاليف المتكبدة للحصول على هذا الأصل وتجهيزه للاستعمال .

ويسمح المعيار المحاسبي الدولي رقم 16 قياس الأصول غير المتداولة بصافي القيمة الحالية لذلك من المهم لأغراض التحليل والمقارنة تحديد الأساس المعياري الذي تستخدمه الشركة .

الأصول غير الملموسة :

عرفتها الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين بأنها الأصول غير النقدية وليس لها وجود مادي ولها القدرة على تزويد المنشأة بالخدمات أو المنافع في المستقبل واكتسبت المنشأة الحق فيها نتيجة أحداث وقعت أو عمليات تمت في الماضي . وقد تكون الأصول غير الملموسة القابلة للتحديد بشكل خاص مثل حقوق الطبع والنشر والعلامات التجارية يتم تقييدها عموماً حسب تكلفة تملكها ويتم استنفادها حسب عمرها الخدمي . والاستنفاد هو عملية مشابهة للاستهلاك في كل شيء سوى أن الأسلوب المستخدم تقليدياً فيها هو أسلوب الاستهلاك الثابت .

وطبقاً للمعايير المحاسبية الدولية لا يزيد عمر الأصول غير الملموسة القابلة للتحديد عن 20 سنة أما المبادئ المحاسبية الأمريكية المتعارف عليها فتعطي 40 سنة كأقصى مدة .

• الخصوم

يتم الاعتراف بالخصوم وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية و وفقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها الأمريكية وأيضاً وفقاً لبيان المفاهيم المحاسبية المالية الصادرة عن الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين .

فالخصم بشكل عام عبارة عن التزام حالي على المنشأة ناشئ عن أحداث سابقة ويتوقع أن ينتج عن تسوية هذا الالتزام تدفق الموارد خارج الشركة .

من أهم الحسابات في جانب الخصوم التالي:

أ. الخصوم المتداولة:

1. الحسابات الدائنة:

هي الالتزامات نحو الموردين التي تنشأ عند قيام الشركة بشراء البضائع أو الموارد وخلافها دون أن تدفع ثمنها نقداً .

2. المصروفات المستحقة:

تشمل التكاليف الأخرى التي يتم تكبدها في الفترة الحالية ولكن لم تسدد بعد.
من أمثلتها: الفوائد المدينة – الضرائب المطلوب سدادها – الأجور مستحقة الدفع.

3. الجزء الحالي من الدين:

عندما يحين استحقاق السداد الأساس على ديون طويلة الأجل لابد من تحويلها إلى قسم الخصوم المتداولة.

ب. الخصوم غير المتداولة:

وتسجل هذه المطلوبات عموماً بوصفها مبالغ مستحقة في فترات بعد الفترة التالية مع عكس أية فوائد مستحقة في الخصوم الجارية.

من أمثلتها: قروض المصارف والصكوك والرهن والسندات أو أي ديون أخرى طويلة الأجل .

• حقوق الملكية

يضم قسم حقوق الملاك الحسابات التالية غالباً:

1. حسابات المساهمين (رأس المال):

تشمل معاملات الشركة مع مالكيها من إصدار رأس المال.

2. حساب الأرباح المحتجزة:

يعكس صافي أرباح أو خسائر الشركة المتراكمة عبر عمرها ناقصاً أي توزيعات سددت إلى المالكين .

3. حساب يحتوي على عناصر الإيرادات الشاملة التي لم تضمن في قائمة الدخل:

يشمل هذا الحساب بعض التغييرات غير التشغيلية على حصة المالكين.

- تمثل حقوق أصحاب رأس المال صافي الأصول لهذا يطلق عليها مصطلح "القيمة المتبقية" وذلك وفقاً لما أشاره بيان مفاهيم المحاسبة المالية الصادر عن الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين.
- ويشمل حساب رأس المال دائماً الأسهم العادية كما يمكن أن يشمل الأسهم الممتازة.
- وكما نعرف أن لحملة الأسهم العادية حق التصويت بالإضافة إلى الفوائد المتبقية بينما يتميز حملة الأسهم الممتازة في أن الأسهم الممتازة تجمع بين صفة الدين وصفة الملكية.

تختلف حقوق أصحاب رأس المال تبعاً لاختلاف نوع ملكية المنشأة:

- ففي حالة المنشآت الفردية: تتكون حقوق الملكية من رأس مال المالك وحسابه الجاري.
- أما شركات الأشخاص: فيعتبر رأس مال الشركاء وحساباتهم الجارية هي حقوق الملكية.
- وأخيراً، شركات الأموال: فإن حقوق الملكية تتكون من رأس المال والاحتياطي النظامي والأرباح المحتجزة.

أهمية قائمة المركز المالي في التحليل المالي

تساعد المعلومات الواردة في قائمة المركز المالي المحلل المالي على التوصل إلى مؤشرات أو دلائل معينة.

أ. المحلل الانتمائي:

يستفيد من هذه المعلومات فيما يتعلق بالدين والفترة الزمنية لاستحقاق السداد والأصول المتوفرة للسداد أو الضمان التي تمكنه من الحكم على مقدرة الشركة على سداد ديونها.

ب. المحلل الاستثماري:

يستفيد من هذه المعلومات لاستخدامها في تقييم وضع الشركة ومقدرتها على توليد التدفقات النقدية المستقبلية.

أساليب تحليل قائمة المركز المالي:

تتعدد أساليب تحليل قائمة المركز المالي بمدى ملائمتها مع أهداف القائم بعملية التحليل. ويمكن تقسيمها إلى أسلوبين: أسلوب قائمة المركز المالي المقارنة وأسلوب النسب المالية (سيتم دراسته لاحقاً).

أولاً: أسلوب قائمة المركز المالي المقارنة:

يعتمد هذا الأسلوب على دراسة عناصر قائمة المركز المالي ومقارنتها لعدد من السنوات. ويستخدم مدخلين لإجراء التحليل المقارن وهما:

مدخل التحليل الأفقي و مدخل التحليل الرأسي.

أ. مدخل التحليل الأفقي:

ويقصد به مقارنة الأرقام الواردة بقائمة المركز المالي لعدد من السنوات المتتالية. ويفيد اتباع هذا المدخل في تتبع التغيرات في العناصر المختلفة لقائمة المركز المالي من فترة لأخرى مما يساعد في الوصول إلى بعض المؤشرات المتعلقة بالنمو والاتجاه العام لبعض عناصر القائمة المؤثرة وفقاً لهدف التحليل والذي يتمثل في تتبع التغير من حيث الاستقرار أو الزيادة أو النقص في أي بند من بنود القائمة. ويتم ذلك عن طريق اختيار سنة الأساس التي يقاس عليها قيم العناصر المالية ومن ثم حساب نسبة التغير لعنصر معين في سنة المقارنة إلى مثيله في سنة الأساس في صورة نسبة مئوية.

مثال: شركة العارض (شركة مساهمة سعودية)

قائمة المركز المالي الموحدة كما في 31 ديسمبر 2005 و 2004 م

2004 ريال سعودي	2005 ريال سعودي	إيضاح	الموجودات
			موجودات متداولة
14,312,951	31,695,367		نقد وما يعادله
103,057,786	142,661,073	3	مدينون، صافي
234,313,440	286,611,433	4	مخزون، صافي
9,942,097	11,495,382		مصاريف مدفوعة مقدماً وأخرى
361,262,274	454,463,255		مجموع الموجودات المتداولة
270,043,793	291,291,055	5	ممتلكات ومعدات، صافي
631,669,767	745,754,310		مجموع الموجودات
			المطلوبات وحقوق المساهمين
			مطلوبات متداولة
71,481,804	62,052,281	6	مطلوب للبنوك
93,013,815	133,031,841	7	دائنون
13,062,748	20,822,983	8	مصاريف مستحقة وأخرى
4,362,903	5,266,409		إيرادات مؤجلة
181,921,270	221,173,514		مجموع المطلوبات المتداولة
10,800,305	15,012,276	10	مخصص تعويضات الصرف من الخدمة
192,721,575	236,185,790		مجموع المطلوبات
		9	تعهدات والتزامات محتملة
			حقوق المساهمين
240,000,000	300,000,000	12	رأس المال
47,792,272	5,414,305	13	احتياطي نظامي
13,085,336	13,085,336		احتياطي خاص للتوسع
8,000,000	8,000,000	11	احتياطي أعمال اجتماعية وخطة منح أسهم للموظفين بالشركة مستقبلاً
130,070,584	183,068,879	11 أو 20	أرباح مستبقة
438,948,192	509,568,520		مجموع حقوق المساهمين
631,669,767	745,754,310		مجموع المطلوبات وحقوق المساهمين

النتائج:

البند	نسبة الزيادة أو الانخفاض في مقارنة بـ 2004	التفسير
النقد ومايعادله	زيادة بنسبة 121,45%	زيادة مقدرة المنشأة على سداد التزاماتها الجارية بشرط ألا تفوق نسبة الزيادة في النقد ومايعادله.
المدينون	زيادة بنسبة 20,96%	هناك نمو طبيعي في حسابات المدينين وسياسة المنشأة في التحصيل تعتبر ملائمة.
المخزون	زيادة بنسبة 22,32%	يعني أن سياسة الشراء التي تتبعها المنشأة مقبولة ولا يوجد زيادة في تكاليف الاحتفاظ بالمخزون.
المصروفات المدفوعة مقدماً	زيادة بنسبة 15,62%	زيادة مقبولة في إطار الأصول المتداولة الأخرى.
مجموع الأصول المتداولة	زيادة بنسبة 25,67%	هذا يؤكد اتساق الزيادة في عناصر الأصول المتداولة لعناصر الأصول المتداولة الأخرى.
ممتلكات ومعدات	زيادة بنسبة 7,87%	وتعتبر الأصل غير المتداول الوحيد للمنشأة وتقل نسبته عن الأصول المتداولة وذلك حسب طبيعة نشاط الشركة.
مطلوب للبنوك داننون	انخفاض بنسبة 14,19% زيادة بنسبة 43,02%	المنشأة تهتم بسداد التزاماتها الجارية في موعد استحقاقها. بسبب زيادة عمليات المنشأة بالأجل ولكن هذه النسبة تعتبر مقبولة إلى حد كبير.
مصاريف مستحقة	زيادة بنسبة 59,4%	المنشأة تتأخر في سداد المصاريف المستحقة وقت استحقاقها أو أن جزء منها ظهر نتيجة لعمليات التسوية الجردية.
الإيرادات المؤجلة	زيادة بنسبة 20,71%	تعتبر زيادة مقبولة وداخلية في إطار تغيير العناصر الأخرى من قائمة المركز المالي.
مخصص تعويضات نهاية الخدمة	زيادة بنسبة 38,998%	يعتبر من الالتزامات طويلة الأجل هذه الزيادة بمثابة تجنب جزء من الأرباح لمواجهة تلك الالتزامات طويلة الأجل في موعد استحقاقها.
رأس المال	زيادة بنسبة 25%	هناك قدرة للمشاة على زيادة أنشطتها اعتماداً على أموال المساهمين بدلاً من الاقتراض.
احتياطي نظامي		تحويل 10% من الربح الصافي السنوي إلى الاحتياطي حتى يبلغ 50% من رأس المال ويعد غير قابل للتوزيع على المساهمين.
احتياطي خاص للتوسع	لم يتغير	يحدده مجلس الإدارة لمشاريع التوسع.
احتياطي أعمال اجتماعية وخطه منح أسهم للموظفين مستقبلاً		يحدده مجلس الإدارة للأعمال الاجتماعية ومنح الموظفين أسهم.
الأرباح المحتجزة (أرباح مستبقة)	زيادة بنسبة 40,745%	جزء من الأرباح تم حجزه لتدعيم حقوق الملكية ومواجهة الظروف الاستثنائية.

هناك بعض المحددات يجب أن يراعيها القائم بالتحليل عند استخدام التحليل الأفقي منها:

1. الحرص على تفسير كل من التغير المطلق ونسبة هذا التغير لقيم عناصر القوائم المالية موضع المقارنة والتحليل.
2. تعذر حساب نسبة التغير إذا ما كانت قيمة العنصر في سنة الأساس صفراً حيث أن التغير في هذه الحالة يكون غير محدد.
3. إذا كان التحليل الأفقي بين الاتجاهات المهمة لعنصر القوائم المالية فإن التحليل يكون أفضل عندما يكون على فترات مالية تتراوح بين 5-10 سنوات.

ب. مدخل التحليل الرأسي:

يتم التحليل الرأسي عن طريق مقارنة بنود القوائم المالية في الفترة المحاسبية الواحدة. فالتحليل الرأسي يتناول كل قائمة من القوائم المالية بمقارنة بنودها التفصيلية بإجمالي بنود القائمة حتى يمكن التعرف على قيمة كل بند بالنسبة لإجمالي البنود. ويتم ذلك عن طريق اختيار أساس معين ونسبية العناصر المختلفة لهذا الأساس ويجب أن يتسق الأساس المختار مع الهدف من التحليل.

مثال: لنفترض أنه تم اختيار إجمالي الأصول بوصفه أساساً فإن التحليل الرأسي سيظهر كالتالي:

الأصول		إجمالي الخصوم	
الأرقام	النسبة المئوية	الأرقام	النسبة المئوية
	4.25		2.27
نقد وما يعادله			
	16.72		16.32
مدينون			
	38.43		37.09
مخزون			
	1.54		1.58
مصرف مقدم			
	60.94		75.25
مجموع الموجودات المتداولة			
	39.06		42.75
ممتلكات ومعدات			
	100		100
مجموع الموجودات			
المطلوبات وحقوق المساهمين			
مطلوبات متداولة			
	8.32		11.32
مطلوب للبنوك			
	17.83		14.73
دائنون			
	2.97		2.07
مصاريف مستحقة			
	0.71		0.69
إيرادات مؤجلة			
	29.66		28.71
مجموع المطلوبات المتداولة			
	2.01		1.70
مخصص تعويضات الصرف من الخدمة			
	31.67		30.41
مجموع المطلوبات			
تعهدات والتزامات محتملة			
حقوق المساهمين			
	40.23		37.87
رأس المال			
	0.73		7.54
احتياطي نظامي			
	1.75		2.07
احتياطي خاص للتوسع			
	1.073		1.26
احتياطي أعمال اجتماعية			
	24.55		20.53
أرباح مبقاة			
	68.33		69.59
مجموع حقوق المساهمين			
	100		100
مجموع المطلوبات وحقوق المساهمين			

النتائج:

يبين التحليل السابق نسبة كل بند من الأصول إلى إجمالي الأصول وكذلك كل بند من الخصوم وحقوق الملكية إلى إجمالي الأصول أيضاً (مجموع الخصوم وحقوق الملكية).

وبواسطة التحليل السابق يمكننا التوصل إلى المؤشرات التالية وذلك لعام 2005:

1. تمثل نسبة الإيرادات المؤجلة أقل نسبة.
2. تمثل نسبة رأس المال أكبر نسبة.
3. يمثل المخزون أكثر النسب أهمية بالنسبة للأصول المتداولة.
4. يمثل الدائنون أهمية نسبية للخصوم المتداولة.
5. يمثل رأس المال أهمية نسبية لحقوق الملكية.
6. تبلغ نسبة إجمالي الأصول المتداولة 60.94% من إجمالي الأصول بينما تبلغ نسبة الخصوم المتداولة 29.66% من إجمالي الأصول وهذا يؤشر إلى توافر مقدرة الشركة على سداد الالتزامات في مواعيد سدادها.
7. نلاحظ أن نسبة حقوق الملكية 40.23% من مجموع الخصوم وحقوق الملكية وهي نسبة مرتفعة إلى حد ما وهذا يعني أن المنشأة تعتمد اعتماداً كبيراً على تمويل أعمالها من رأس المال والأرباح وليس من الاقتراض.